

الحملة الظالمة على السنة النبوية عبر العصور

بهاء الدين حسين أحمد

ملخص البحث

إشكالية البحث هي: لماذا كانت محاولات التشكيك وإثارة الشبهات مستمرة عبر العصور على السنة النبوية بُغية إبعادها وعزلها عن مجال التشريع، والفصل بينها وبين القرآن في ذلك؟ أما محاور البحث فتشمل مقدمة في إثبات مكانة السنة في الإسلام ودورها المكمل للقرآن الكريم سواءً كانت مؤكدة ومُبيّنة لما جاء في القرآن أو مؤسسة لأحكام لم يرد ذكرها فيه، وبيان أنّ السنة وحيّ كالقرآن وأنها في مرتبته من حيث الاعتبار والاحتجاج في الأحكام، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم واجب الطاعة فيما يُبلّغه عن الله من شريعة عن طريق الوحي المتلوّ (القرآن) أو غير المتلوّ (السنة) بعد ثبوت رسالته، وأنه لا يُشترط في وجوب اتّباع أيّ رسول نزول كتاب عليه بل يُشترط في وجوب طاعته أدعاء النبوة وإظهار المعجزة.

يأتي المبحث الأول متناولاً جهود الزنادقة والفرق المنحرفة في نبذ السنة وتعطيل دورها التشريعي، وغايتهم من ذلك تتمثل في هدم الإسلام عقيدة وشريعة. أما المبحث الثاني فمعمودٌ للحديث عن جهود الاستعمار في التشكيك في السنة وتعطيل دورها التشريعي بإثارة الشبهات المختلفة حولها، وإحياء المقولة التي كانت تدعو إلى رفض السنة والاكتفاء بالقرآن وحده، وإثمار جهود المستعمرين في ذلك، إذ ظهر من يحمل تلك المقولة ويدعو إليها في جميع البلاد الإسلامية تقريباً، في الهند ومصر والعراق واندونيسيا وإيران.

أما المبحث الثالث فخصّص لدور المستشرقين في إثارة الشبهات حول السنة من أمثال جولدتسيهر وشاخنت، الذين تذرّعوا بحجج واهية وأدلة تافهة للنيل من السنة وإبطال دورها

التشريعي، فيناقش المبحث تلك الشبهات ويردّها ويبينّ زيف ادعاءاتهم، كما يبيّن هويات أولئك المستشرقين وأهدافهم من الدراسات الحديثة، ويكشف عن انحرافهم فيها عن المنهجية العلمية التي يزعمون أنهم ينطلقون منها في تلك الدراسات. وينتهي البحث إلى حقيقة مفادها أنه مهما حاول هؤلاء النيل من السنة فإنهم لم ينجحوا ولن يتمكنوا من ذلك لأنّ الله تعالى قد قيّض لسنة نبيه في كل عصر حُرّاساً أتقياء برة يدافعون عنها ويحفظونها من الضياع والنسيان والتحريف ويبينون زيف تلك الشبهات بالدليل والبرهان.

مقدمة:

تعود أهمية السنة إلى كونها وحياً من الله تعالى فهي كالقرآن في ذلك، فهما صنوان، وفي مرتبة واحدة من حيث الاعتبار والاحتجاج على الأحكام الشرعية، والفرق بينهما هو أن القرآن يمتاز عنها ويفضل: بأن لفظه منزّل من الله تعالى، وبأنه متعبّد بتلاوته، وبأنه معجز للبشر أن يأتوا بمثله، فالسنة بذلك متأخرة عن القرآن في الفضل، لكن ذلك لا يقتضي تأخر السنة عن الكتاب في الاعتبار والاحتجاج، لأن حجية الكتاب إنما جاءت من جهة أنه وحى من عند الله، ولا دخل للأمور الثلاثة المذكورة في الحجية، لأنه لو لم يكن القرآن معجزاً ولا متعبداً بتلاوته ولا منزلاً لفظه من الله تعالى، وثبتت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بمعجزة أخرى غيره، لوجب القول بحجيته، كما كان عليه الحال للكتب السماوية الأخرى كالتوراة والإنجيل، فالسنة مساوية للقرآن من هذه الناحية فإنها وحى مثله، فيوجب القول بعدم تأخر السنة عن القرآن في الاعتبار والاحتجاج، ومن المعلوم أنه جاء في القرآن نفسه آيات كثيرة دالة على حجية السنة، ومع ذلك فإن حجية السنة لا يتوقف ثبوتها على الكتاب، بل تكفي في إثبات حجية جميع ما صدر منه صلى الله عليه وسلم عصمته الثابتة بمعجزات كثيرة غير القرآن الكريم شاهدها الصحابة، وتواتر إلينا القدر المشترك منها، كما أنه لا يشترط في إثبات رسالة أي رسول نزول كتاب عليه - كما هو معلوم عند علماء علم الكلام - بل الشرط في رسالته إنما هو نزول شريعة عليه مؤيدة بإظهار المعجزة على يديه، ومما يدل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى أرسل موسى عليه السلام إلى فرعون: ليأمره بالإيمان به والاهتداء بهديه، وإرسال بني إسرائيل معه، ولم يكن قد نزل عليه - في ذلك الحين - التوراة لأنها إنما أنزلت بعد هلاك فرعون، وخروج بني إسرائيل من مصر كما هو معلوم، ومع ذلك فقد قامت الحجة على فرعون بهذا الأمر الذي تلقاه موسى عليه السلام من ربه وحياً من غير كتاب لما أقام له موسى عليه السلام المعجزة على رسالته شاهدة له في صدق ادعائه الرسالة من الله تعالى.

فحجية الوحي غير المتلوا لا تتوقف على ورود المتلوا بها، لأن كلاً منهما من عند الله فكل منهما مستقل في الحجية، والمهم في ذلك: ثبوت أن كل واحد منهما من عند الله، وهذا تثبته المعجزة - قرآناً أو غيره - المثبتة لعصمة الرسول في تبليغ ما جاء به من عند الله تعالى^(١).

إذن فالإسلام يتكون من القرآن والسنة كما يتكون الماء من عنصرين أساسيين هما: الأوكسجين والهيدروجين، فلا إسلام بدون السنة كما لا قرآن بدونها، إذ إبعادها في فهم القرآن يؤدي لا محالة إلى تحريفه تحريفاً معنوياً كما وقع فيه كل الفرق الضالة التي أبعدت السنة في تفسيره، وكيف لا يقع في التحريف من لا يعتمد السنة المبيّنة والمفصلة والشارحة في تفسير كلام الله تعالى؟! وكيف لا يقع في الضلال المبين من يبعد هذا المصدر التشريعي المستقل في فهم الإسلام وشريعته؟! فالفقه الإسلامي إن لم يكن كله، فجله قائم على السنة النبوية، فإذا ما أبعدت السنة وما استنبط منها من أحكام فلم يبق للفقه الإسلامي شأن يذكر، فالسنة النبوية هي التي جعلت من الشريعة الإسلامية شريعة عامة شاملة كل جوانب الحياة الخاصة والعامة، فهي المصدر التشريعي الثري وهي المعين الفيض للآداب والأخلاق الإنسانية.

وهي المصدر الذي شهد بعظم مكانته طائفة من المستشرقين المنصفين، منهم: موريس جود فروي ديموبننين في كتابه: القوانين الإسلامية، المطبوع في لندن ١٩٥٠م، - الذي قال عنه: المصدر الثاني للقانون الإسلامي هو "السنة" أو "الحديث" يبدو أنه إلى يومنا هذا معين لا ينضب من المادة المسجلة لدراسة القانون، إنها تؤدي بالقارئ إلى جميع تفاصيل حياة "محمد" وتدخله إلى المعرفة الوثيقة بحياة العرب في القرن السابع الميلادي، إنها وثائق في غاية الإمتاع والفائدة"^(٢).

ومنهم: غوستاف فون غرونباوم الذي يقول في كتابه: الإسلام في العصور الوسطى، ط ٢، شيكاغو ١٩٥٣م، إن المثل الذي يجب الاقتداء به هو النبي، بحيث أن القرآن لا يورد التعليمات التفصيلية اللازمة لتطبيق نصوصه، فكانت سنة النبي - وهي الأقوال والتصرفات التي صدرت عنه وعن أتباعه في أول عهد الإسلام، - التي تملأ هذا الفراغ، وتحوي هذا البيان التفصيلي اللازم"^(٣).

١- انظر: عبد الغني عبد الخالق، حجية السنّة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، شتوتغارت، المانية الغربية، ص ٤٨٥ وما بعدها.

٢- انظر: مصطفى الزرقاء، الحديث النبوي، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٥٦م، ص ١٧.

٣- المصدر السابق، نفس الصفحة.

ويقول جان جاك روسو في كتابه **العقد الاجتماعي**: "إن محمداً أقام نظاماً سياسياً بارعاً لحكم دولته، وقد كان ذلك سرّ قوة خلفائه الذين اتبعوه في حكم المسلمين ما داموا ملتزمين بنظامه"^(٤). ويقول جيمس ميتشرز: لقد اتهم الإسلام في ذلك العصر بأنه خال من التفكير الاقتصادي بلّ اتهم بالرجعية الرأسمالية، سرّ اتهامهم له الجهل بالإسلام ونظمه وروحه ورسالته وتعاليمه السمحة، لقد جاء الإسلام في كافة نظمه وتشريعاته دعوة تحرير من الجمود الاقتصادي بقوانين تحقق التعاون بين الطبقات في ظل المحبة، كما تكفل التطور الهادف^(٥).

ويقول ماسينيون: يحتل الإسلام مكاناً وسطاً بين نظريات الرأسمالية والبرجوازية، ونظريات البلشفية والشيوعية، فالحياة الاقتصادية في الإسلام حياة تراحم وتكافل وتعاون ورحمة، حياة إنسانية لها مثلها العليا، وتستمدّها من رسالته وعقيدته، بينما هي في النظرة الرأسمالية والشيوعية على السواء، حياة صراع وتقاتل وسيطرة واستعباد، صراع تحترق فيه وتفنى كلّ القيم العليا لتبقى قيمة واحدة هي قيمة الرأسمال الفردي أو الجماعي، وبذلك نجد الرأسمالية تنظر إلى الإنسان كسلعة، وتنظر إليه الشيوعية كآلة مسخرة، وينظر الإسلام إلى المادة كشيء مسخر لخدمة الإنسان^(٦).
مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي في الإسلام الذي تحدث عنه هذان المستشرقان وغيرهما يعود في الغالب إلى الأحاديث النبوية التي تناولته بشكل مستفيض مفصل وشامل في أحكام الزكاة وشؤون المال، تلك الأحاديث التي اتخذها الفقهاء المسلمون فيما بعد سنداً ومنطلقاً لهم في تفرعاتهم وشروحهم حول الحياة الاقتصادية الإسلامية.

المبحث الأول: جهود الزنادقة والفرق المنحرفة في نبذ السنة وتعطيل دورها التشريعي قديماً:

إن أعداء الإسلام من الطوائف والأمم التي قضى الإسلام على معتقداتهم الباطلة، لم يهدأ لهم بال ولم يقر لهم قرار منذ أن رأوا الانتشار السريع له، وذلك الإقبال الشديد عليه من أبناء شعوبهم، لذا شرعوا في الكيد والمكر والتآمر على هذا الدين وأهله.

ولما لم يستطع هؤلاء الإقدام على إنكار القرآن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أو محاولة تحريفه تحريفاً لفظياً، راحوا يدورون حوله لتحريفه تحريفاً معنوياً، وذلك بإبعاد شارحه ومفسره ومبيّنه المتمثل بالسنة النبوية عنه فأنكروا حجيتها، وبذلك أرادوا أن يضرّوا

٤- انظر: يوسف العظم، المنهزمون، دار القلم، دمشق، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ، ص ١٠٦.

٥- انظر: سالم علي البهنساوي، السنّة المقترى عليها، دار البحوث العلمية، ط ٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٣٠.

٦- انظر: المصدر السابق، ص ٣١.

عصفورين بحجر واحد - كما جاء في المثل - فقد لجأ هؤلاء الأعداء إلى حيلة التظاهر بالإسلام وإبطان خلافه، حيث لم تخلُ صفوف المسلمين يوماً ما من أمثال هؤلاء، ففي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كان يمثل هذا الدور المنافقون، وبعد رحيل الرسول صلى الله عليه وسلم والتحاقه بالرفيق الأعلى، مثلَّ هذا الدور وبشكل فعال الزنادقة والمنحرفون الذين كثر عددهم وتعددت سبل مكرهم وتآمرهم يوماً بعد يوم إلى عصرنا الحاضر وما أكثرهم!

يقول الإمام السيوطي: إن مما فاح ريحه في هذا الزمان - وكان دارساً بحمد الله - منذ أزمان رايماً رافضياً زنديقياً وهو أن قائلاً كثر في كلامه: أن السنة النبوية والأحاديث المروية - زادها الله علواً وشرفاً - لا يحتج بها، وأن الحجة في القرآن خاصة، وأورد على ذلك حديثاً "ما جاءكم عني من حديث فاعرضوه على القرآن، فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به، وإلا فردوه" هكذا سمعت هذا الكلام بجملته، وسمعه خلائق غيري، فمنهم من لا يلقي لذلك بالاً، ومنهم من لا يعرف أصل هذا الكلام، ولا من أين جاء؟ فاعلموا رحمكم الله: أن من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم - قولاً أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول - حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة^(٧).

فقد أخذ هؤلاء يثيرون الشبهات ويثيرون الشكوك حول السنة بين المسلمين ويوجهون سهام تلك الشبهات إليها وإلى روايتها، وهم يعلمون أن الطعن فيها يعني الطعن في القرآن نفسه، والطعن فيهما يعني محاولة تحريف الإسلام، وهذا ما رامه أولئك الأعداء مما أتوا به من الشكوك والشبهات حول السنة، وكان ذلك هو الهدف من تظاهرهم بالإسلام.

من بين أولئك الذين تظاهروا بالإسلام وكان لهم أثر كبير في إثارة الشكوك والشبهات حول

السنة ورواتها:

- عبد الله بن سبأ اليهودي وأمره معروف مشهور^(٨).
- سوسن النصراني الذي تلقى عنه معبد الجهني بدعة القدر^(٩).

٧- انظر: جلال الدين السيوطي، مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة، تحقيق ودراسة مصطفى عاشور، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٩-٢٠.

٨- راجع: سليمان بن حمد العودة، عبد الله بن سبأ وأثره في الفتنة في صدر الإسلام.

٩- راجع: ابن حجر العسقلاني، التهذيب، والذهبي: ميزان الاعتدال.

- إبراهيم النّظام المعتزلي المتوفى سنة ٢٣١هـ، ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال: أنه كان يخفي برهميته بالاعتزال ليفسد دين الإسلام، وهو أول من قال بالصرفة وجهاً في الإعجاز، وإليه انتسبت فرقة النظامية. يقول: إن الله تعالى ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة، بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الأحكام، والعرب إنما لم يعارضوه لأن الله صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به، وهكذا قال بالصرفة غيره من رؤوس المعتزلة، كما ذكر ذلك الجاحظ الذي رفض فكرة الصرفة وجهاً للإعجاز وأثبت أن الإعجاز إنما هو في النظم.

ولعل النّظام أخذ فكرة الصرفة في إعجاز القرآن من الهنود البراهمة الذين كانوا يعتقدون أن كتابهم المقدس الفيديا^(١٠) هو من كلام الله تعالى تلقوه من فم برهم، فكانوا يتعبدون به ويتلاوته من غير أن يفهموا تفسيره إلا قليل منهم، وكانوا يختلفون في إعجازه فمنهم من كان يعتقد أن إعجازه في نظمه، ومنهم من كان يعتقد أنه في مقدورهم معارضته، ولكنهم ممنوعون عنه احتراماً، فكان عند الفريق الثاني أن الإعجاز كان في الصرفة.

- بشر المريسي: ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته أنه ابن يهودي، وكان يخفي زندقته بالاعتزال.

- الجهم بن صفوان: الذي أخذ آراءه عن السمنية والهنود، وقد أفسد هذا الرجل في دين الإسلام ما لم يفسده غيره^(١١).

وغير هؤلاء، كثير ممن أخفوا زندقته وتظاهروا بالإسلام، لكن الله تعالى قد فضح أمرهم على أيدي جهابذة علماء الحديث من أهل السنة والجماعة، كما فضح المنافقين من قبلهم بآيات من القرآن الكريم.

وقد تركزت جهود هؤلاء الأعداء في محاربة السنة في النقاط الآتية:

- ١- ردّ السنة بمجرد عقولهم.
- ٢- الطعن في روايتها بغير حق وإنما بالهوى.
- ٣- وضع أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإصاقها بالسنة، وهذه الأحاديث إما تناقض السنة نفسها، أو تناقض الأصول والمعقول، أو المعلوم من الدين بالضرورة، وذلك ليعاد باللائمة على السنة أو روايتها، وهما بريئان من ذلك.

١٠- يرجع تاريخ ظهور هذا الكتاب إلى ألفي سنة قبل الميلاد.

١١- انظر: الإمام أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري.

وقد تنوع رفض السنة بمجرد العقل إلى:

- ١- الرد المطلق.
- ٢- ردّ خبر الآحاد.
- ٣- ويمكن أن يلحق برد خبر الآحاد، الزيادة على النص باعتبار أن السبب في ردّها يعود إلى كونها خبر آحاد.

ومن المعلوم أنه لم يكن هناك خلاف بين أحد من السلف في القرون الثلاثة المفضلة في وجوب العمل بالسنة، دون تفريق بين ما يسمى فيما بعد بخبر الآحاد، وما يسمى بالمتواتر، ولا بما يسمى بأصول الدين وفروعه - وكلها تقسيمات محدثة - وحينما رفع بعض الزنادقة رؤوسهم لإنكار حجية السنة هبّ علماء أهل السنة والجماعة جميعاً في وجوههم وحذروا المسلمين منهم ومن مقولتهم هذه، وبينوا ضلال قائلها، فهذا أيوب السختياني يقول: إذا حدّثَ الرجل بحديث فقال: دعنا من هذا وحدّثنا بالقرآن فاعلم أنه ضالّ مضلّ^(١٢).

والإمام الشافعي رضي الله عنه يعقد فصلين للرد على هؤلاء المبتدعة الذين أحدثوا القول برد السنة أو بعضها، الفصل الأول في الرد على الطائفة التي ردت السنة مطلقاً، وذلك في كتابه جماع العلم المطبوع ضمن كتاب الأم له، والفصل الآخر في الرد على من ردّ خبر الخاصة "الآحاد"، وذلك في كتابه الرسالة، وهكذا كان موقف بقية السلف من هؤلاء، وكانوا يحذرون من بدعتهم هذه. والمتتبع لتاريخ ظهور بدعة القول برد خبر الآحاد يجد الأمور التالية:

أولاً: أن هذا القول لم يظهر إلا على السنة المبتدعة وأصحاب الأهواء والمتهمين في دينهم، وأغلب رؤساء هذه الطوائف - كالذين سبق ذكرهم - إمامتهم بالزندقة أو بأخذ آرائه وعقيدته من أعداء الإسلام، أو على الأقل متهم برقة دينه، كما قال الإمام الذهبي عن الجاحظ: إنه كان ماجناً قليل الدين^(١٣)، وذكر الخطيب البغدادي بإسناده، أن الجاحظ كان لا يصلي^(١٤).

١٢- أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث، ص ٦٥، ورواه البيهقي في المدخل، حجية السنة، ص ٣٣،

والخطيب في الكفاية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ٤٩.

١٣- انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق صالح السمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ/

١٩٨٢م، ج ١١، ص ٥٢٧.

١٤- انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١٢، ص ٢٢٧.

ثانياً: إن حقيقة هذا القول هي ردّ السنة بمجرد العقل أو الهوى، إذ ردهم لخبر الواحد لتجوزهم عقلاً أن يكذب راويه أو يغلط، ثمّ إنهم يؤولون المتواتر أو يرفضونه لمجرد مخالفته لعقولهم التي هي مختلفة ومتناقضة وقاصرة.

أما الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول، فهو أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم العمل به، مفيد الظن أو العلم على اختلاف بينهم في ذلك.

يقول الشيخ عبد الغني عبد الخالق: إن حجية السنة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورة دينية، ويؤكد عدم وقوع النزاع بينهم بقوله: لأن علماء الأصول واسعوا الاطلاع، شديدوا الاعتناء بنقل الخلاف عن السلف والخلف من المسلمين في دقيق المسائل وجليلها، فلو كان هناك خلاف في حجية السنة لنقلوه، كما فعلوا في الإجماع والقياس مع أن المخالفين فيهما انقضوا، ولو قصر البعض في ذكر الخلاف فيها لما فات الآخرين التصريح به، فإجماعهم على عدم نقل الخلاف - بل على ضرورة حجية السنة - يبطل مدعى الآخرين: أن هناك نزاعاً بين المسلمين في حجيتها.

ثمّ يتابع الشيخ في رده على من زعم ذلك واعتمد في زعمه على كتاب الأم للشافعي، وبالتحديد على كتاب جماع العلم الملحق بكتاب الأم قائلاً: قرأت هذا الكتاب من البداية حتى النهاية فلم أجد فيه ما يؤيد رأي هؤلاء، ويثبت صحة ذلك، بل وجدت - على العكس من ذلك - ما يفيد أن الشافعي رسم: بأنه ليس أحد من المسلمين ينكر حجية السنة، وكل ما يؤخذ من كلامه: أن بعض الناس يرد الأخبار كلها ولا يقول بالاحتجاج بها، لأنه يرى أن ليس هناك طريق صحيح لنقلها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٥)، وبذلك يتضح من كلام الشافعي الفرق بين ردّ حجية السنة من حيث هي هي، وبين ردّ الأخبار، فقد ترد حجية أخبار لعدم اعتقاد من يردها صحة صدورها من النبي صلى الله عليه وسلم، أما السنة من حيث هي ثابتة وصحيحة الصدور من النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر حجيتها أحد من المسلمين.

المبحث الثاني: جهود الاستعمار في التشكيك في الحديث ونبذه وتعطيل دوره التشريعي:

قد عمل الغرب منذ وقت مبكر من احتلاله البلاد الإسلامية على إلغاء الشريعة الإسلامية، ثمّ التشكيك في مصادرها والطعن في صلاحيتها، حتى لا يفكر المسلمون في العودة إليها يوماً ما، لأنهم أدركوا جيداً أن هذه الشريعة هي التي جعلت المسلمين ينقلون رسالة الإسلام إلى مختلف البلدان، وأن التمسك بالقرآن والحديث - باعتبارهما مادة التوجيه لديهم - هو سرّ وحدتهم وقوتهم، جعلهم أقوياء

١٥ - انظر: عبد الغني عبد الخالق، حجية السنّة، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص ٢١.

وأعزة، وأوصلهم إلى أواسط أوروبا بعد اقتحام قلاع أعداء الرسالة الإسلامية، فأصبح من اللازم لدى المستعمرين إفساد مادة التوجيه عند المسلمين، وذلك بمحاربة الحديث وتنظيم حملات للتشكيك فيه، إذ بإبعاده والتشكيك في مكانته، في التشريع يصبح التشكيك في القرآن، وتعطيله، أو تعطيل أجزاء كثيرة منه عن العمل به أمراً ميسوراً، فالدعوة إلى نبذ السنة إنما هي دعوة إلى التلاعب بالقرآن الكريم، وماذا يبقى من الإسلام إذا سار المسلمون كما يريد الغرب؟! وهل للصهيونية والصليبية والإمبريالية هدف آخر غير ذلك من حملاتها الظالمة على الإسلام؟!.

فالاستعمار الغربي لم يكد ينتهي من إتمام سيطرته على البلاد الإسلامية وإحكام هذه السيطرة حتى شرع - وذلك من خلال طلائعه من المبشرين والمستشرقين - في إحياء ما درس واختمى من البدع والآراء المنحرفة للفرق والطوائف المعادية للإسلام والتي قد غرسها من قبل أسلافهم من أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومجوس وصابئة.

وكانت من تلك البدع والآراء المنحرفة التي أحيها الاستعمار عن طريق من باعوا ذمهم من جهلة المسلمين له مقابل حفنات من الجنيهات تلك المقولة التي تدعو إلى رفض السنة، والاكتفاء بالقرآن وحده، فهو كاف بزعمهم، وهم في الحقيقة يقصدون من وراء تلك المقولة هدم الإسلام عقيدة وشرعية.

وقد عمل الاستعمار وفق خطط مرسومة وبرامج منسقة لتحقيق هذه الغاية آخذاً بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي والإقليمي للبلاد الإسلامية، لإيجاد من يحمل أفكار المستشرقين وآراءهم المدعومة من قبله مادياً ومعنوياً من أبناء الشعوب الإسلامية حول الإسلام في مختلف أقاليمهم، وقد أثمرت جهود الاستعمار المبذولة في ذلك، فظهر منهم من يحمل تلك الأفكار في جميع البلاد الإسلامية تقريباً، في مصر، والعراق وإندونيسيا وإيران، وفي الهند خاصة حيث كانت أكبر مستعمرات بريطانيا في آسيا، فحينما استولى عليها الإنجليز وحاول المسلمون تخليصها من براثنهم بإعلانهم الجهاد، لهذا شعر الإنجليز بالخطر الذي يدهمهم ويهددهم، فعملوا لإيجاد طبقة من علماء المسلمين وبمساندة المستشرقين، تنكر الجهاد، وتقبل بالخضوع والإذعان للمستعمر الطامع، وذلك عن طريق الطعن في أحاديث الجهاد، وتأويل آياته من القرآن الكريم وفق هذا الاتجاه، وقد نجح الإنجليز في إيجاد هذه الطبقة^(١٦).

وقاموا باشتراء مجموعة ممن يزعمون أنهم من علماء المسلمين، ثم اتخذوهم مطية لإنكار الجهاد بالسلاح، وإقناعهم المسلمين بذلك، وكان ذلك بعد أن عانى الإنجليز الأمرين على أيدي الحركات الجهادية التي كانت تخرج ضدهم في أنحاء الهند.

١٦- انظر: محمد بهاء الدين حسين، المستشرقون والحديث النبوي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط ١،

١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٢٥٢.

وكان من أبرز المنادين بإبطال الجهاد جراح علي وميرزا غلام أحمد القادياني، ثم تطور الأمر إلى إيجاد مجموعة أخرى تنادي برد السنة مطلقاً، والاقتصار على القرآن وحده، وكان على رأس هذه المجموعة سيد أحمد خان، وعبد الله جكرالوي، وأحمد الدين الأمرتسري وآخرون. ثم جاء غلام أحمد برويز فأسس جمعية باسم "أهل القرآن" كما أصدر مجلة شهرية، ونشر عدة كتب في هذا الصدد (١٧).

وأما في البلاد العربية فقد تولت الدعوة إلى ردّ السنة والاقتصار على القرآن فئتان:

الفئة الأولى:

من أتباع المدرسة الإصلاحية التي نشأت على يد محمد عبده وشيخه الأفغاني، وقد نشرت آراء هذه المدرسة وموقفها من الحديث من خلال وسيلتين:

الوسيلة الأولى: مجلة المنار، فقد نشرت هذه المجلة سلسلة من المقالات بعنوان "الإسلام

هو القرآن وحده" بقلم الدكتور توفيق صدقي (١٨).

أما موقف صاحب المجلة السيد محمد رشيد رضا من الحديث، فيبدو أنه كان كموقف محمد عبده حينما كان يعمل معه في حياته، لكنه بعد رحيل الشيخ محمد عبده تغير موقفه تماماً من الحديث ورجع عما كان له من موقف تجاهه في حياة محمد عبده، وقد ذكر تغير هذا الموقف له في آخر أمره الدكتور مصطفى السباعي في كتابه **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، وأحسبت أن أجد نصاً للسيد محمد رشيد رضا، يؤيد ما ذهب إليه الدكتور السباعي، وبعد البحث تمكنت من العثور عليه في كتاب **الحديث والمحدثون** للشيخ محمد أبي زهو، وها أنا أنقله بكامله لأهميته في إزالة الغموض الذي اكتنف موقفه الأخير من الحديث، إن هذا النص يؤكد أن الرجل صار من المدافعين عن حجية السنة ومن أنصارها.

يقول السيد محمد رشيد رضا ناعياً أولئك المسلمين المتأثرين بالمستشرقين الناهجين منهجهم في التشكيك في السنة وإبطال دورها التشريعي، وفي هدم التراث الإسلامي والطعن في علماء الأمة وهضم حقوقهم الذين بنوا حضارة الأمة ومجدها بالعلم والعمل، يقول في ذلك كله: "ومن الغريب أننا نرى

١٧- كُتِبَ في الرد على هذه الجمعية كتب كثيرة أغلبها بالأردية، ومن أجود ما كتب في الرد على هذه الطائفة القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، رسالة ماجستير تقدم بها خادم حسين بخش في جامعة أم القرى، وطبعتها مكتبة الصديق بالطائف.

١٨- انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي، شركة الطباعة العربية، الرياض، ط ٣،

١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ج ١، ص ٢٦-٢٧.

أمم العلم والحضارة تعنى بحفظ ما ينقل من علمائها وأدبائها في التشريع والحقوق والحكم والآداب، ويفاخر بعضهم بعضاً بهم وبآثارهم، ونرى هؤلاء المخدوعين من مبتدعة المسلمين لا يكتفون بهضم حقوق علماء ملتهم ومؤسسي حضارتها ومجدها بالعلم والعمل والسياسة والآداب، بل ينبذون سنة الرسول الذي يدعون اتباع ملته، وما روى سلفهم عنه من التشريع والحكم والآداب، ومنهم من يدعي اتباع سنته العملية، التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون والأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن ولا قطعي آخر يثبت العلم والعقل ويدعون أنهم يتبعون نصوص القرآن، كأن فهمهم وبيانهم له وحرصهم على العمل به فوق فهم من أوحى إليه، وكلفه الله بيانه بالقول والعمل، وعصمه من الخطأ في كل ما يبلغه عنه وفي المراد منه....”.

ثم يقول السيد محمد رشيد رضا: والذي نعلمه بالاختبار أن بعض هؤلاء الدعاة إلى هدم الإسلام جاهل غبي، قد فتن بحب الظهور، وبعضهم ملحد يدعو المسلمين إلى الإلحاد لهوى في نفسه أو خدمة لبعض الدول الطامعة في بلاد الإسلام واستعباد المسلمين^(١٩).

الوسيلة الثانية: لنشر الآراء المناهضة للحديث كتاب أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبي رية، الذي تلقف وحشر فيه كل ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما بثه المستشرقون والمبشرون وأذئابهم من شبهات حولها، وحرص كل الحرص فيه على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاق والتناقض والتحريف والتبديل والسذاجة والتخريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح وصحح المختلق المكذوب، وهو يحيل القارئ كثيراً في كتابه على كتب المستشرق اليهودي جولدتسيهر، كما أنه في محاولته التشكيك في السنة يقلل دور علماء الحديث في ميدان العلم والتشريع والنقد والتحميص والتثبيت من روايات الأخبار^(٢٠).

١٩- انظر: محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ٧-٨، نقلاً عن رسالة تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها للمرحوم السيد سليمان الندوي من أعلام الهند، ص ٢٧-٢٩.

٢٠- انظر: محمد بهاء الدين حسين، المستشرقون والحديث النبوي، ص ٢٧٠-٢٨٥. وممن ردّ على مزاعمه رداً علمياً رصيناً الدكتور مصطفى السباعي في كتابه القيم السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، والشيخ عبد الرحمن العلمي اليماني في كتابه الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة.

الفئة الثانية :

بعض الكتاب والأدباء من مصر ممن نشأ وترعرع وتغذى على أيدي أعداء الإسلام، من المستشرقين اليهود والنصارى في الجامعات الغربية، فتغذت عقولهم بشبهاتهم وشكوكهم فعادوا إلى بلادهم ليكونوا رسلاً لأعداء الإسلام، فيبثوا تلك الشبهات، ويثيروا تلك الشكوك في كتب ومقالات تنضح بالطعن في السنة والدعوة إلى نبذها.

يقول الشيخ محمد الغزالي عن خطر هؤلاء على الأمة وعقيدتها وشريعته وكيانها: "هناك مستشرقون مصريون، ولدوا في بلادنا هذه، ولكن عقولهم وقلوبهم تربت في الغرب، ونمت أعوادهم مائلة إليه، فهم أبداً تبع لما جاء به ... إنهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، بيد أنهم خطر على كياننا، لأنهم كفار بالعروبة والإسلام، أعوان - عن اقتناع أو مصلحة - للحرب الباردة التي يشنها الاستعمار علينا، بعد الحرب التي مزق بها أمتنا الكبيرة خلال قرن مضى، وهم سفراء فوق العادة لإنجلترا وفرنسا وأمريكا ... والفرق بينهم وبين السفراء الرسميين، أن هؤلاء لهم تقاليد تفرض عليهم الصمت، وتصبغ حركاتهم بالأدب، أما أولئك المستشرقون السفراء فوظيفتهم الأولى أن يثرثروا في الصحف وفي المجالس، وأن يختلقوا كل يوم مشكلة موهومة، ليسقطوا من بناء الإسلام لبنة لبنة، وليذهبوا بجزء من مهابته في النفوس، وبذلك يحققون الغاية الكبرى من الزحف المشترك الذي تكاتفت فيه الصهيونية والصليبية في العصر الحديث. إن هذا النفر من حملة الأقلام الملوثة أخطر على مستقبلنا من الأعداء السافرين، فإن النفاق الذي برعوا فيه يخدع الأغرار بالأخذ عنهم، وقد يقولون كلمات من الحق تمهيداً لألف كلمة من الباطل تجيء عقيبها"^(٢١).

إن هذه الأوصاف التي وردت في كلمة الشيخ عن بعض الكتاب المصريين تنطبق تماماً على كتاب آخرين في مختلف البلاد الإسلامية، وهم مستمررون على السير على نفس المنهج، ويفتحون في كل يوم قناة من خلال ما نسمع منهم أو نقرأ لهم لشن الهجوم وتوجيه سهام المسمومة إلى التراث الإسلامي من خلالها، إلى الحديث وأمانة رجاله ونزاهتهم، إلى أصول الفقه وأدلته، إلى الفقه وأحكامه، إلى التاريخ الإسلامي وأمجاده، إلى كل ما يمت إلى الفكر الإسلامي الأصيل بصلة، بهدف هدم الشريعة وتحريفها عن طريق التشكيك في مصادرها، وفي مقدمتها الحديث النبوي الشريف، وإفقاد المسلمين الثقة بتراثهم، والتنكر لهويتهم وإذابة شخصيتهم الإسلامية المتميزة المستقلة، ومن ثم إحلال مفاهيم وأفكار غريبة

٢١- انظر: محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، تقرظ الشيخ محمد عبد الوهاب بحيرى، دار الكتاب

العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٢-٣.

غربية، محل المفاهيم والقيم الإسلامية الأصيلة، باستغلال أوضاع ومشاكل المسلمين الحالية، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية المزرية لترويج هذه الأفكار وتحقيق هذا الهدف.

المبحث الثالث: دور المستشرقين في إثارة الشبهات حول الحديث:

لم يترك المستعمرون عملية الطعن في الحديث النبوي لهؤلاء العملاء والمفتونين بالحضارة الغربية وعلماؤها ولا للمنهزمين نفسياً وفكرياً في الداخل فحسب، بلّ جهز الغرب كذلك جحافل من المستشرقين ويسّر لهم الإمكانات المادية، وسهل لهم سبل البحث، وأقام حولهم هالة من القداسة ومنحهم الألقاب الفخمة، فأصبحوا رواد الغزو بالهجوم على الحديث النبوي وغيره من علوم المسلمين، وهكذا أصبحت الحرب مستعرة في الداخل والخارج.

إن المستشرقين أمضوا كثيراً من الوقت في الدراسات الأدبية والتاريخية وغيرهما من الموضوعات، لكن توجههم إلى دراسات الأحاديث النبوية لم يأت إلا في وقت متأخر نسبياً في القرن التاسع عشر، عصر ازدهار الاستشراق، ولعل أول كتاب في هذا الميدان له أهميته، هو ما قام به المستشرق اليهودي الذائع الصيت شيخ المستشرقين وزعيم علماء الإسلاميات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بلا منازع "أجناس جولد تسيهر" (٢٢). الذي نشر نتيجة بحث له في هذا الميدان سنة ١٨٩٠م بعنوان دراسات إسلامية باللغة الألمانية، وأصبح كتابه هذا في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت حتى الآن إنجيلاً مقدساً يهتدي به الباحثون في دراساتهم حول الحديث، فجولد تسيهر يعد أول مستشرق قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي، ويعد أيضاً في دائرة الاستشراق أعمق العارفين بالحديث النبوي، فيقول عنه كاتب مادة "الحديث" في دائرة المعارف الإسلامية: إن العلم مدين ديناً كبيراً لما كتبه "جولد تسيهر" في موضوع الحديث.

وقد كان تأثير جولد تسيهر على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأي من معاصريه من المستشرقين، فقد حدد تحديداً حاسماً اتجاه وتطوير البحث في هذه الدراسات، وقد سار على هذه الشاكلة مستشرق آخر هو "سونك هرجرونجه" فقد تحدى هذان المستشرقان ما هو معلوم

٢٢- أجناس جولد تسيهر Ignas Goldziher ١٨٥٠-١٩٢١م، يهودي ولد في بلاد المجر في هنغاريا، درس في أشهر مدارس الاستشراق في برلين وبودابست وليبزغ، ثم رحل إلى سوريا سنة ١٨٧٣م حيث تتلمذ على العلامة الشيخ طاهر الجزائري، ثم نزع إلى فلسطين ومصر حيث تزلج في العربية على شيوخ الأزهر، وقد شهد له علماء الغرب بطول الباع وبعد النظر، له مؤلفات عديدة في الفرق الإسلامية والفقهاء أشهرها دراسات إسلامية و العقيدة والشريعة في الإسلام و مذاهب التفسير الإسلامي والائنان الأخيران مترجمان إلى العربية.

عند المسلمين من منزلة السنة وأصالة التشريع الإسلامي، إلا أنهما لم يتمكنوا من الإتيان بنظرية متجانسة شاملة متكاملة لمعارضة عقيدة المسلمين وأصالة التشريع الإسلامي.

أما نتيجة بحث جولد تسيهر حول الحديث فتلخص في النقاط الآتية:

١- جاء أكثر الحديث نتيجة لما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطور في المجال السياسي والاجتماعي، وأن لرجال الإسلام القدامى من الصحابة ومن بعدهم يداً في الوضع والتزوير^(٢٣)، ويقول: "إن المسلمين لما فتحوا البلدان حكموا بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حرروا هذه التقاليد والقوانين، فأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية، ثم جعلوها أحاديث شريفة نسبوها إلى نبيهم"^(٢٤). ويقول "ليس صحيحاً ما يقال أن الحديث وثيقة للإسلام في عهده الأول: عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضوج"^(٢٥).

إن هذه الادعاءات واضحة البطلان إذا ما عرفنا أن المسلمين منذ القرون الأولى ومن عهد الصحابة كانوا يثبتون في قبول الحديث، لأنهم عرفوا منزلة الحديث وتمسكوا به، فتتبعوا آثار الرسول صلى الله عليه وسلم بمنتهى الحيطة والحذر، واحتاطوا في رواية الحديث، وتشددوا في ذلك خشية الوقوع في الخطأ بزيادة فيه أو نقصان، ولهذا آثروا الاعتدال في الرواية. يقول ابن قتيبة: وكان عمر رضي الله عنه أيضاً شديداً على من أكثر من الرواية، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والجاهل الذي خف إيمانه، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه.

فالصحابة ومن بعدهم لم يفرطوا إطلاقاً في ضرورة التدقيق الذي لا حد له في الرواية، فكانوا يتتبعون الكذابين والوضاعين، وعرفوا الأحاديث الصحيحة والموضوعة، فالقرآن هو الذي وضع أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد، إذ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، فقاوموا ظاهرة الوضع بطرق متناهية في الدقة، وجهود مضمّنية واحتاطوا في قبول الرواية.

٢٣- انظر: جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة الأساتذة: محمد يوسف و علي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق، مطابع دار الكتاب العربي، ط ٢، مصر، ص ٤٩-٥٠.

٢٤- انظر: المصدر السابق، ص ٤٧.

٢٥- انظر: علي حسن عبد القادر، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، ص ١٢٧.

٢- بعد الزمان والمكان من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سمح لأصحاب المذاهب المختلفة انتحال الأحاديث لتدعيم مذاهبهم في مختلف النواحي العقدية أو الفقهية أو السياسية حتى في باب العبادات بأحاديث ظاهرها سليم لا شائبة عليه(٢٦).

لا ينكر أحد أن هناك كثيراً من الأحاديث المختلفة المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه لا أصل لها، وأن هذا الأمر لم يكن خافياً يوماً ما على علماء المسلمين في مختلف العصور، فالذين استجازوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل الأهواء والفرق الضالة، لا يعني ذلك قط أن أصحاب المذاهب الفقهية والعقائدية والسياسية اختلقوا أحاديث دعماً لمذاهبهم، فالاختلافات الفقهية بين الصحابة أو الفقهاء بعدهم لم يكن مبعثها هوى في النفس أو التعصب في الرأي، وإنما الاختلاف كان في فهم الأحكام التي تخص الفروع دون الأصول من نصوص القرآن والسنة.

٣- الأحاديث الواردة في الكتب الستة كانت مبعثرة، ورأى جامعوها صحتها كالبخاري ومسلم وغيرهما(٢٧).

يتضح بطلان هذا الادعاء إذا ما عرفنا أن علماء القرن الثالث ومنهم أصحاب الكتب الستة كانوا قد اتجهوا إلى اختيار ما اختاروا من الأحاديث من الكتب التي قد دونت قبلهم، ومما كان محفوظاً لدى مشايخهم من أصحاب كتب الجوامع والمسانيد المعتمدة، بعد النقد الدقيق.

٤- ومما جاء عن جولد تسيهر من محاولة التشكيك في صحة أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم وسائر الكتب الستة قوله: ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة، فإنه لم يعتبر من النقائص في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً، تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلاً أن الدارقطني - المتوفى سنة ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م - صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم(٢٨).

كذب آخر من نوع آخر جاء في كلام جولد تسيهر، فالدارقطني لم يضعف أحاديث صحيح البخاري ومسلم، وإنما علل أحاديث فيهما خرجت على شرط الشيخين، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد، ولا يلزم من خروج الحديث على شرط الشيخين ضعفه، فهناك المئات إن لم أقل الآلاف من الأحاديث خارجة على شرط الشيخين وهي صحيحة.

٢٦- انظر: العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ٤٧.

٢٧- انظر: جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ٥٠.

٢٨- انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة الحديث، المجلد السابع، ص ٣٤٣.

ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح، كما اتفقوا على صحة جمهور الأحاديث الواردة في صحيحيهما، وسأعود - إن شاء الله - إلى هذا الموضوع عند التحدث عن أثر شبّهات جولد تسيهر على بعض المتخصصين في الحديث من المسلمين.

بعد مضي ستين عاماً على نشر كتاب جولد تسيهر المذكور آنفاً، جاء دور المستشرق اليهودي الآخر "جوزيف شاخت" (٢٩) حيث أمضى أكثر من عشرة أعوام في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية، ثمّ نشر نتيجة بحوثه في كتابه أصول الشريعة المحمدية، فهو أول مستشرق يأتي بنظرية جديدة متكاملة ولو خيالية حول الحديث والتشريع الإسلامي، وصار هذا الكتاب منذ صدوره في ذلك الوقت إنجيلاً ثانياً لعالم الاستشراق، وقد فاق شاخت سلفه جولد تسيهر في هذا الميدان حيث غير من نظرتة التشكيكية في صحة الأحاديث إلى نظرة متيقنة في عدم صحتها، فترك كتابه هذا أثراً عميقاً في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية، حتى تنبأ له المستشرق جبّ قائلاً: إنه - أي كتاب شاخت - سيكون في المستقبل أساساً لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع وعلى الأقل في الغرب (٣٠).

وقد نال هذا الكتاب إعجاب الأكاديميين الغربيين وبخاصة المستشرقين منهم، فأثرت نظريات شاخت في جميع المستشرقين في مجال الدراسات الإسلامية منهم: المستشرق "أندرسون" و "رويسون" و "فيز جرالدي" و "كولسون" و "بوزورث". كما تركت تأثيراً على من تثقفوا من المسلمين بالثقافات الغربية أيضاً.

وتتلخص نظريات شاخت الواردة في كتابيه: أصول الشريعة المحمدية و المدخل إلى الفقه

الإسلامي في النقاط التالية حول الحديث:

٢٩- جوزيف شاخت Josaph schacht ١٩٠٢-١٩٦٩م، مستشرق يهودي ألماني متخصص في الفقه الإسلامي، ويعد الخبير الأول في ميدان الشريعة الإسلامية، كتب أبحاثاً كثيرة جداً وحرر وترجم العديد من الكتب العربية وبخاصة في مجال الفقه وشارك في تحرير دائرة المعارف الإسلامية. وكان أستاذاً في جامعة ليدن، وأكسفورد، والقاهرة، وكولمبيا. انتخب عضواً لمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٥٥م، وله عدة كتب من أشهرها كتاب الحيل في الفقه لابن حاتم القزويني، لكن الميدان الحقيقي الذي برز فيه هو تاريخ الفقه الإسلامي وأهم ما له في هذا الباب كتابه الرئيسي أصول الشريعة المحمدية، وله أيضاً المدخل إلى الفقه الإسلامي.

٣٠- انظر: محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط ٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، المقدمة.

١- السند جزء اعتباطي في الأحاديث، وأن الأسانيد تطورت على يد الأحزاب المختلفة، التي أرادت أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء ... وكانت الأسانيد كثيراً ما لا تجد أقل اعتناءً (٣١).

هكذا يبدو أن شاخنت وقع في أول خطأ منهجي حينما أقدم على دراسة قضية الإسناد في كتب الفقه التي لا تصلح لمثل هذه الدراسة، حيث إن اختيار مادة علمية من كتب الفقه كالإسناد من شأن ذلك عدم الوصول والحصول على الحقيقة المبحوث عنها، والخروج منها بأفكار مشوشة لا تبعث على الاطمئنان العلمي وسلامة النتائج، إذ الاعتناء بالأسانيد والمتون ليس من وظيفة الفقهاء في كتبهم، بل من وظيفة المحدثين أصحاب الاختصاص، لأن الفقهاء همهم استنباط الأحكام والمسائل من الأحاديث بعد ثقتهم بمدى حجيتها، وصحتها لما ذهبوا إليه، لذا فكثيراً ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث.

أما كتاب الموطأ للإمام مالك، و الموطأ للإمام محمد بن حسن الشيباني، وكتاب الأم للإمام الشافعي، هذه الكتب التي اعتمدها شاخنت في دراسة الأسانيد، فهي على الرغم من عنايتها بوصل أسانيد أغلب مادتها، فإنها أقرب ما تكون إلى الفقه منها إلى الحديث، فهي غير كافية لمثل هذه الدراسة، ونتيجة هذه الدراسة فيها لا تصدق على الكتب الحديثية، وخاصة كتب الحديث المعتمدة في هذا المجال.

٢- المحدثون أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء تقديمهم للإسناد نفسه (٣٢). ويقول: إنه نادى بالعودة إلى النقد العميق في دراسة الأحاديث، وأنه وصل إلى النتيجة التالية: إن جزءاً هاماً من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم عن الفترة المدنية كما يظهر في كتابات النصف الثاني من القرن الثاني الهجري يرجع في أصله إلى عهد قريب جداً من الكتابة، وليس له أي قيمة تاريخية، إذ بعد مضي قرن ونصف على وفاة النبي تقريباً، ما بقي في ذاكرة الجماعة إلا تصور غامض مبهم عن نبيهم، وبالرغم من هذا بذلت الجهود لسد النواقص، وأضيفت الرتوش والألوان، ورتبت المواد ترتيباً منهجياً، وصيغت بشكل الأحاديث مع إضافة الأسانيد، وكان كل ذلك في القرن الثاني الهجري (٣٣).

إن ما ذكره شاخنت في نتيجة الدراسة التي توصل إليها بخصوص الأحاديث التي تناولت سيرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، أمر متوقع منه، ويحلوه له رفض صحة أحاديث السيرة

٣١- شاخنت، أصول الشريعة المحمدية، ص ٤، ١٦٣. The origins of Muhammadan Jurisprudence, Oxford, 1959.

٣٢- انظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة الأصول، المجلد الثاني، ص ٢٢٩. الترجمة العربية.

٣٣- انظر: شاخنت، المدخل إلى الفقه الإسلامي، ص ٣٤. An Introduction to Islamic law, Oxford, 1964.

كرفضه صحة الأحاديث الفقهية بقوله: من الصعوبة اعتبار حديث ما من الأحاديث الفقهية صحيحة النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم^(٣٤).

إن هذه النتيجة الخاطئة التي توصل إليها شاخت جاءت نتيجة للخطأ المنهجي الذي وقع فيه، باتباعه منهجاً غير علمي في دراسته هذه، وذلك لأنه ينظر إلى الوقائع الإسلامية وحقائقها بالمعيار الخاص بالمستشرقين الذين يستعملونه خصيصاً لقلب كلّ الحقائق المتعلقة بالإسلام ورسوله وتاريخه، وذلك مما يجعلهم يتوصلون في دراساتهم إلى نتائج بعيدة عن عالم الواقع، كهذه النتيجة التي توصل إليها شاخت، فكان لزاماً على شاخت لو أراد البحث عن الحقيقة العلمية في دراسته هذه، ألا يستغني عن ذكر موقف المسلمين ونظرتهم إلى رسولهم، وألا يأخذ بوجهة نظره ونظر المستشرقين الآخرين في ذلك فقط، إذ وجهة نظر المسلمين تختلف عن وجهة نظرهم تماماً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم لا ينظرون إلى الرسول على أنه رسول الله قد أوحى إليه من ربه، بل يرفضون رسالته، وبذلك يأتي كلّ تخبطهم وخلطهم، أما وجهة نظر المسلمين إليه صلى الله عليه وسلم فمعروفة، إنهم ينظرون إليه رسولاً من الله إليهم، وهم ملزمون ومكلفون من الله تعالى باتباعه، واتخاذهم قدوة لهم، وفي ذلك السبيل إلى السعادة لهم في الدنيا والآخرة، لذا فكانوا حريصين أشد الحرص على معرفة كلّ شيء عنه قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً، وذلك للتأسي به حياً كان أم ميتاً، ولذلك لم يفتهم شيء عنه، فادعاء شاخت أنه لم يبق إلا تصور غامض عن النبي صلى الله عليه وسلم باطل ومردود عليه ولا يجد في واقع الحال ما يؤيده ويسانده.

كيف ينسى المسلمون أقوال وأفعال وتقريرات وصفات من أمرهم الله تعالى باتباعه واتخاذهم قدوة لهم في كتابه الكريم؟!!

لا والله! إنهم لم ينسوها ولن ينسوها أبداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. إن تعلقهم برسولهم يفوق التصور، فقد أحبوه أكثر من أنفسهم وأموالهم وأولادهم وأوطانهم، وكانوا يحفظون كلّ ما جاء عنه في صدورهم وكتبهم، ويعضون عليه بالنواجذ.

وقد شهد شاهد من زمرة شاخت على هذه الحقيقة، وهو المستشرق "جب" في كتابه بنية الفكر الديني في الإسلام بقوله: لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبين قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد، فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها، سواء في ذلك إبان حياته أو بعد وفاته، بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تحلى

٣٤- انظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

بها الصحابة قد تجاوزت أصدائها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كلّ جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث (٣٥).

بعد كلّ هذا، يزعم شاخنت فيقول: لم يبق إلا تصور غامض مبهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم! فأني تصور بقي عنه غامضاً مبهماً وقد روي وسجل عنه كلّ شيء صغيراً أو كبيراً، متعلقاً بالدنيا أو بالآخرة، بكل اهتمام وبمنتهى الدقة والتثبت، لأنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تجب على المسلمين معرفته واتباعه بمنتهى الطاعة والانقياد؟!!

وقد كان الذين ينقلون هذا التراث النبوي في كلّ العصور أئمة بررة أتقياء حفظة لم يدفعهم إلى عملهم مكسب مادي أو مطمع دنيوي، بل الخشية من الله تعالى والفوز برضاه يوم القيامة عن طريق الاستجابة له تعالى ولرسوله، وكانوا بعيدين بعد السماء عن الأرض من استجازه الكذب والافتراء على أحد فضلاً على رسول الله القائل في الحديث المتواتر عنه "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، وكانوا يرون في كلّ العصور حديث رسول الله ديناً تجب الحيطه والتثبت في الأخذ عنه.

٣- ويقول: ليس هناك حديث واحد صحيح، وخاصة الأحاديث الفقهية، وأنها في الواقع كلام علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي زوراً وبهتاناً (٣٦).

يبدو لنا من خلال متابعة دراسات المستشرقين الحديثية وخاصة كتابات شاخنت حول الحديث، أن الباعث لهم جميعاً على توجيه سهام الطعن نحو الحديث، يعود إلى أنهم أدركوا أن الحديث هو الذي جعل من الإسلام شريعة شاملة كاملة متناولة كلّ جوانب الحياة العامة والخاصة، من خلال دراساتهم، فبحثوا عن السبل لهدمه والتشكيك في أمره، فوجدوا أيسر السبل وأقصرها هو ادعاء أن الحديث مختلق مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان هذا هو المنهج الذي تبناه جولد تسيهر وسار عليه خلفه شاخنت. أما الأحاديث التي لا يستطيعون الطعن فيها، فسيبيل تجميدها هو القول بعرضها على القرآن، فإن جاءت بحكم ليس في القرآن لا يلتزم به. ومن البديهي أن أي تعطيل لدور الحديث في التشريع تعطيل لدور القرآن فيه أصلاً، أو تشويه لما ورد فيه من أحكام. لأن فهم القرآن بصورة صحيحة متوقف عليه، لذا حاول الزنادقة وأعداء الإسلام في السابق وفي الحاضر توجيه المطاعن إلى الحديث للتشكيك فيه، ليسهل عليهم بالتالي تعطيل دور القرآن أيضاً في

٣٥- جب: بنية الفكر الديني في الإسلام، ترجمة الدكتور عادل العوا، مطبعة دمشق، ص ٩٢.

٣٦- انظر: شاخنت، المدخل إلى الفقه الإسلامي، ص ٣٤. P. 34. An Introduction to Islamic law, Oxford, 1964.

وأصول الشريعة المحمدية، ص ١٤٩. P. 149. The origins of Muhammadan Jurisprudence, Oxford, 1959.

الأحكام والتشريع ، أو على الأقل تحريف أحكامه ، حيث إن أكثر أحكامه مجملة ومن الكليات التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح ، إذ الصفة الإعجازية وغيرها من الصفات التي اقتضت الحكمة الإلهية ، أن يكون القرآن على ما هو عليه من إجمال لكثير مما جاء فيه من أحكام توجب الاعتماد على الحديث الشريف في البيان والتفصيل ، لذا فلا يمكن فصل الحديث عن القرآن في مجال البيان النظري والتطبيق العملي ، فالعمل بالقرآن وحده غير كاف في تنفيذ الأحكام دون الرجوع إلى الحديث المفسر ، ولأن الحديث بالإضافة إلى كونه شارح القرآن ومبيّنه يتضمن أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب. ففكرة نبذ الحديث والاقتصار على القرآن وحده في فهم الإسلام والأحكام التشريعية إما جهل لا يقوم على أساس من العلم، وإما تضليل يرمي إلى أهداف تخريبية.

إن النتائج التي توصل إليها المستشرق "شاخنت" الذي يعد الخبير الأول - كما يصفه المستشرق رودى بارت - في ميدان الشريعة الإسلامية في الوقت الحاضر^(٣٧)، والذي كان يعتبر إلى حين وفاته سنة ١٩٦٩م شيخ المستشرقين الاختصاصيين في دراسات الشريعة الإسلامية - نتائج غير صحيحة تدل على عدم تجرد صاحبها عن الأحقاد الدفينة ضد الإسلام ورسوله وشريعته وعلمائه وتاريخه.

ولا أكون مغالياً حينما أقول: إن شاخنت يصور لنا علماء المسلمين الأوائل - من المحدثين والفقهاء - كأنهم من حزبين متعارضين متنافسين بالأكاذيب للفوز بمقاعد البرلمان، والوصول إلى دفة الحكم كما هو الحال في المجتمعات الغربية، أو من فريقين يتنافسان بالأكاذيب على رسول الله صلى الله عليه وسلم للفوز ببطولة المباراة، وأي الفريقين أكثر كذباً هو الفائز الأول فيها، وأيهما أقل كذباً هو الخاسر. فطبيعي أن يعتبر شاخنت المحدثين هم الفائزين فيها لأنهم أكثر كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والفقهاء هم الخاسرين، لأنهم أقل كذباً في هذا الميدان من المحدثين، والنتيجة هي أن كلا الفريقين قد صرف أقصى جهوده في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أكون مغالياً أيضاً إذا قلت: إنه من أكثر المستشرقين خطراً حتى الآن، وأكثرهم كذباً وافتراءً حتى من "لامانس" الذي يعد على رأس قائمة المفتريين من المستشرقين على الإسلام، نظراً لما يوحى به ظاهر أسلوبه من الموضوعية والمنهجية العلمية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على المستشرقين الآخرين، وفي نفس الوقت على بعض المثقفين المختصين من المسلمين^(٣٨).

٣٧- انظر: رودى بارت، الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٤٩.

٣٨- انظر: محمد بهاء الدين حسين، المستشرقون والحديث النبوي، ص ٢٢٨-٢٢٩.

إن أقصر سبيل وأوضح دليل للكشف عن طبيعة كتابات شاخت وأمثلة من المستشرقين وأهدافهم من ورائها، هو التعرف على هويات القادمين بها، فلو فتشنا عنها لوجدناهم إما من رجال الكهنوت في أوروبا، أو من موظفي الدوائر الاستعمارية والإمبريالية، أو من المؤسسات الصهيونية، وقد يشذ عن ذلك أفراد منهم، ومما لا شك فيه أن محاربة الإسلام وتشويه صورته الحقيقية من الأهداف المشتركة لهذه الأطراف الثلاثة، وقد عمل هؤلاء جميعاً في دائرة الاستشراق وتحت مظلتها للتستر على هوياتهم الأصلية.

وقد دفع المستعمرون ورجال الكنيسة والصهاينة المستشرقين المعرضين الدائرين في فلکهم للتخصص في دراسة الحديث والفقہ موفرين لهم كلّ المساعدات المادية والمعنوية، فبذل المستشرقون جهوداً كبيرة في هذا الميدان، فأحيوا كلّ الشبهات التي أثارها الزنادقة والفرق المنحرفة من قبل حول الحديث، وأضافوا من عند أنفسهم شبهات أخرى جديدة، عسى أن تتمكن في نفوس المسلمين ممن لا دراية لهم بعلم الحديث ورجالها وفنونه، فألفوا في تلك الشبهات كتباً، ونشروا فيها مقالات وألقوا فيها محاضرات، وعقدوا حولها الندوات، كلّ ذلك للتشكيك في الحديث والطعن في صحته، وقد سلكوا لتحقيق هذه الغاية سبلاً ملتوية مختلفة، فادعى بعضهم أن الحديث قد أهمل بعد الرسول أكثر من قرنين إلى أن جمعه بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري، فلم يحفظ كالقرآن منذ ظهور الإسلام، ولهذا تسرب إليه الوضع، فأصبح من الصعب تمييز الصحيح من الموضوع كما زعم ذلك، المستشرق مكسيم رودنسون وغيره.

وادعى بعضهم أن جانباً من الحديث قد وضعه الفقهاء لتدعيم مذاهبهم الفقهية.

وادعى بعضهم أن الوضع قد وقع من كلّ الجماعات الإسلامية.

وادعى بعضهم أن الحديث إنما تضمن أحكاماً مؤقتة لعصر النبي صلى الله عليه وسلم، وأصبح الآن عديم الجدوى، وقد تسربت هذه الفكرة إلى بعض البلاد الإسلامية وأخذت شكلاً منظماً كما هو الحال عند جماعة أهل القرآن وغيرها.

وادعى بعض تلامذتهم اتباع سنة الرسول العملية التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل، دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون سليمة الأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن الكريم ولا قطعي آخر يثبت العلم والعقل.

ففي رأي هؤلاء جميعاً أن الحديث لم يعد صالحاً لأن يكون مصدراً تشريعياً، وأنه يتعين لفهم الإسلام عقيدة وشريعة الاكتفاء بالقرآن.

وقد تذرع هؤلاء بحجج واهية وأدلة تافهة في محاولتهم النيل من الحديث الشريف والحط من شأنه وإبطال دوره التشريعي، وفي مقدمة أدلتهم الواهية قولهم: إن الحديث قد دخله الوضع والتدليس والانقطاع والإرسال وما إلى ذلك، فأصبح مشكوكاً فيه - أي في صحته - فلا يوثق به لأنه لا يعرف صحيحه من سقيم، يريدون بذلك النتيجة القائلة: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال. ولا يخفى بطلان هذا الدليل على الباحثين المنصفين ممن له أدنى إلمام بالحديث وعلومه، حيث إن الواقع لا يسلم لهؤلاء مقدمة دليلهم الواهي، لأن الحديث رغم دخول الوضع عليه، والتدليس فيه، واعتراء الإرسال أو الانقطاع لأسانيد بعضه، فإن الكثير منه سالم من هذه العلل وغيرها، ولم يبق شيء منها خافياً على علماء الحديث ونقاده الذين بحثوا في الأحاديث وغربلوها ونخلوها، فشخصوا الموضوع وأعلنوا عنه، وأشاروا إلى موضع الإرسال في الحديث أو الانقطاع بمعايير لم يعرف تاريخ البحث العلمي لها نظيراً، وبذلك خلصوا الحديث وصفوه عن كل شائبة تشوبه، فظل الحديث بتلك الجهود نقياً صافياً بعيداً عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. فالمنهج الذي سار عليه المحدثون في تنقية الحديث يدفع كل الشبهات ويدحض كل الحجج التي يحاول بها أصحابها النيل من الحديث للحط من منزلته كمصدر أصلي من مصادر التشريع الإسلامي يحتل المرتبة الثانية بعد كتاب الله تعالى.

ومما يؤسف عليه حقاً أن المستشرقين قد نجحوا إلى حد ما، وأثمرت جهودهم في التزليل والتشويه والتشويش، حيث تركت كتاباتهم المغرضة آثارها على بعض المتخصصين والمثقفين من المسلمين في عصرنا، فاقتفوا آثارهم وقلدوا كتاباتهم فيما زعموا حول الإسلام وتراثه، والحديث ودوره التشريعي، فبدأوا يرددون مقولاتهم ودعاواهم التي لم تقم عليها بينات، بل و زادوا عليها من عند أنفسهم، وكل هؤلاء وأولئك نفتوا سمومهم باسم البحث العلمي والمعرفة، وحرية النقد، وفي الحقيقة أنها شعارات فارغة في مجال الإسلاميات، وأبعد ما يكون عن العلم الصحيح والبحث القويم والنقد النزيه.

وقد نالت دراسات المستشرقين المغرضة حول الحديث والفقهاء وتقدير المستعمرين ورجال الكنيسة والصهاينة، وإعجابهم لما تحمل في طياتها من تشويه ودس فيهما، ووجدت هذه الدراسات المغرضة في الجامعات الغربية والأوساط العلمية من يقدها ويحميها من أن تمس بأي نقد مهما كان بناءً.

فهذا شاخت - مثلاً - الذي يحاول أن يقلع جذور الشريعة الإسلامية، ويقضي على تاريخ التشريع الإسلامي قضاءً تاماً في كتابه أصول الشريعة المحمدية حاول أحد الطلبة أن يكون موضوع رسالته في الدكتوراه نقد كتاب شاخت هذا، وتقدم بطلبه إلى جامعة لندن، فلم يستجب له، ثم تقدم

بنفس الطلب إلى كمبردج، فلم يسمح له بذلك أيضاً، وحينما أُلح في طلبه قيل له: إذا أردت أن تنجح في الدكتوراه فتجنب انتقاد شاخت، فإن الجامعة لن تسمح لك بذلك^(٣٩).

على الرغم من ادعاء الجامعات الغربية اتباع نهج الحرية والتجرد في البحث العلمي فإنها لم تسمح لذلك الطالب بنقد شاخت في أطروحته التي أراد أن تكون متناولة مزامم شاخت واقتراءاته في كتابه أصول الشريعة المحمدية.

وأكثر من ذلك أن شاخت غدا في نظرهم فوق النقد، ومن مسه ولو من بعيد كان نصيبه الإبعاد والطرْد، كما حدث لأحد أساتذة جامعة أكسفورد^(٤٠)، وهذا البروفيسور "أندرسون" يذكر أنه رسّب طالباً أزهرياً تقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد وهو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام^(٤١).

لماذا هذا التعصب من أندرسون وزملائه المستشرقين اتجاه الموضوعات الإسلامية وعدم التعامل معها بروح علمية نزيهة مجردة من التعصب والتحامل، كما يقتضي بذلك البحث العلمي؟، السبب في ذلك يعود إلى أن المستشرقين لا ينظرون إلى الموضوعات الإسلامية على نفس القاعدة المتبعة التي ينظرون عليها إلى شبيهاتها من الموضوعات الأخرى، يقول في ذلك الأستاذ عباس العقاد: إنهم ينظرون نظرة جانبية إلى المسائل الإسلامية، ولا يعممون النظر على قاعدة واحدة إلى هذه المسائل وإلى نظائرها في البلاد الأوروبية والأمريكية، وعندهم دائماً أن مسائل الإسلام موسومة بالغرابة والمخالفة لما عداها من المسائل العالمية، فهم يتطلبون الشذوذ الغريب ابتداءً من النظرة الأولى، ولا يحسبون أن التعليل العلمي يتسع لتفسير الإسلاميات وغير الإسلاميات على قاعدة واحدة من قواعد الفهم والتحليل^(٤٢).

٣٩- انظر: مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،

ص ٢٥، وما بعدها.

٤٠- انظر: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض،

السعودية، ج ١، ص ٦٨.

٤١- انظر: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، أجنحة المكر الثلاثة، دار القلم، دمشق، بيروت، ط ٢،

١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٠٨.

٤٢- عباس محمود العقاد: ما يقال عن الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٦٦م، ص ١١٦.

خاتمة:

أخيراً ليعلم الذين يدعون إلى نبذ السنة أو يحاولون تشويهها أو تعطيل دورها التشريعي، ليعلم هؤلاء جميعاً علم اليقين أن الله تعالى قد وعد - ووعد هو الحق - بحفظ كتابه من المعتدين والمتلاعبين والمحرفين، وكذلك وعد بحفظ سنة نبيه المقامة من كتابه مقام الشرح والبيان، وذلك في قوله الحق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٤٣)، الذي يدل على تعهده سبحانه وتعالى بحفظ القرآن الكريم بدلالة المطابقة، ويدل على حفظ السنة المبيّنة بدلالة التضمن والالتزام، لأن حفظ "المبيّن" الذي هو القرآن يستلزم حفظ "المبيّن" الذي هو سنة رسوله. فيدخل هذا في جملة الحفظ الذي وعد الله به. حيث إن الحفظ له مظهران: مظهر مادي: وهو حفظ الألفاظ والآيات والسور من أن تنسى أو تحذف أو تبدل، ومظهر معنوي: وهو حفظ المعاني والدلالات من أن تحرف أو تمسخ وتشوه، والكتب السماوية الأخرى لم يتكفل الله بحفظها، بل استظهرها أهلها فلم يحفظوها، فتعرضت إلى ما تعرضت له من تحريف لفظي بتبديل ألفاظها بأخرى أو إسقاطها، وتحريف معنوي بتأويلها بما يبعدها عن مراد الله تعالى منها. أما القرآن فقد حفظه الله تعالى من كلا التحريفين، وكان البيان النبوي بالسنة من تمام حفظ الله لكتابه، وتصديقاً لوعده الحق حين قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (٤٤).

وقد أثبت التاريخ صدق ذلك فحفظ الله سنة نبيه كما حفظ كتابه الكريم، حيث قيض الله لسنة نبيه في كل عصر حراساً أيقاظاً أتقياء بررة يحملون علم النبوة وميراث الرسالة بورثونه للأجيال جيلاً بعد جيل.

بهذا حفظ الله سنة نبيه من كل اعتداء وعدوان وحملات ظالمة، وستبقى محفوظة بعناية الله تعالى وحفظه ناصعة الجبين واضحة المحجة ظاهرة الحجة، داعية إلى الحق والهدى نابذة للضلالة والغبي والعمى، رغم أنوف الغاوين والمضللين من المستشرقين وتلامذتهم من المسلمين، حيث إن الرأي العام الإسلامي - ولله الحمد - لا يزال سليم العقل، صحيح الفكر، راسخ العقيدة، لا يخدع بالأضاليل ولا ينقاد بالأكاذيب والأباطيل.

* * * *

٤٣- سورة الحجر، الآية: ٩.

٤٤- سورة القيامة، الآية: ١٩.